حقوق الملكية الصناعية للمنتوجات التقليدية والحرفية – دراسة منتوج الزربية في الجزائر –

Industrial property rights for traditional and handicraft products - Study the carpet product in Algeria -

محبوب بن حمودة[1]، عبد القادر شاعة[2]

Mahboub Benhammouda[1], Abdelkader Chaa[2]

[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، prbmahboub@gmail.com

[2] جامعة مستغانم (الجزائر)، abdelkaderchaa@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/09/01 تاريخ القبول: 2021/11/18 تاريخ النشر: 2022/01/01

ملخص:

الزربية التقليدية جزء من تراث ثقافي متراكم عبر أجيال ومتواجدة في كل مناطق البلاد مع اختلاف شكلها وزخرفتها انطلاقا من البيئة التي تنتمي إليها، وتعد الملكية الصناعية وسيلة لحماية هذه الزربية من خلال تحديد هويتها والمنطقة التي تنتسب إليها، والتركيز على تحسين الجودة والنوعية وتحديد أهداف وآليات تطوير المنتوج التقليدي والحفاظ على أصالته. والهدف من البحث هو توضيح أهمية الملكية الصناعية في الحد من تقليد الزربية التقليدية الجزائرية. ومن أهم نتائج البحث، أن محاربة تقليد الزربية التقليدية بوضع ركائز حقوق الملكية الصناعية لهذا المنتوج، هو أمر ضروري متواصل.

الكلمات المفتاحية: الملكية الصناعية، التقليد، الصناعات التقليدية والحرفية، الزربية الجزائرية.

تصنيفات JEL : D13, B54, L17, M31, O34

Abstract:

The traditional carpet is part of a cultural heritage accumulated through generations and is present in all regions of the country with its different shapes and decorations depending on the environment to which it belongs.The traditional product and preserving its originality. The aim of the research is to clarify the importance of industrial property in limiting the tradition of the traditional Algerian carpet. One of the most important research findings is that combating the tradition of the traditional carpet by laying the groundwork for industrial property rights for this product is a continuing necessity.

Keywords: Industrial property, imitation, traditional and handicraft industries, Algerian carpet.

JEL Classification Codes: D13, B54, L17, M31, O34.

[1] المؤلف المرسل: أ.د.محبوب بن حمودة ، الإيميل: **prbmahboub@gmail.com**

1. مقدمة:

الملكية الصناعية أداة لمكافحة التقليد وحماية منتوجات الصناعات التقليدية والحرفية، بوضع علامات وشارات الجودة وأختام خاصة على كل منتوج حرفي سواء كان فرديا أو جماعيا، قصد توفير ميزات تنافسية وقدرات الولوج للأسواق الوطنية والدولية. وضمن محاور الإستراتيجية الجزائرية لحماية الملكية الصناعية لقطاع الصناعة التقليدية، نجد الزربية تحتاج لهذه الحماية، فهي جزءا من التراث الثقافي المتراكم عبر أجيال والمتواجدة في كل مناطق البلاد مع اختلاف شكلها وزخرفتها انطلاقا من البيئة التي تنتمي إليها. وأصبحت الملكية الصناعية وسيلة لحماية الزربية التقليدية لتحديد هويتها وجودتها والمنطقة التي تنتسب إليها، وأيضا من خلال عملية دمغ الزربية للتمييز بين المنتوج الجيد والرديء وفق معايير معتمدة وطنيا.

وعلى ذكر ما سبق، نطرح إشكالية البحث في السؤال المحوري: **كيف يمكن للملكية الصناعية أن تحد من تقليد منتوجات الصناعات التقليدية والحرفية؟ وما هو واقع ذلك بالإسقاط على منتوج الزربية التقليدية في الجزائر؟**

2 مدخل تعريفي:

نحاول في هذا المدخل التعريفي التطرق للأدوات المستخدمة في البحث وهي حقوق الملكية الصناعية كآلية لمنع التقليد ومراحل تطور الصناعات التقليدية والحرف (بما فيها صناعة الزربية التقليدية). كون هذه الصناعات تعد مرآة تعكس الهوية الثقافية والابداعية للدولة التي تنتجها، وتعتبر تراثا وطنيا تحافظ عليه معظم الدول كجزء من هويتها وأصالة شعوبها ورمزاً لعراقتها وحضارتها (سارة السهيل، 2016).

1.2 حقوق الملكية الصناعية آلية لمنع التقليد:

من الأسباب الحقيقية التي جعلت الدول تضع تشريعات للملكية الفكرية هي مطالبة أصحاب حقوق الملكية الفكرية بحماية حقوقهم من كل التجاوزات التي قد تتعرض لها بمناسبة استخدام تلك الحقوق بالخاصة في تنشيط الأسواق عند ممارسة النشاط الاقتصادي. فالتجربة بينت أنه لا منافسة في السوق دون استخدام لحقوق الملكية الفكرية خاصة الصناعية منها، أمر يسمح لغير المالكين لتلك الحقوق بالتعدي عليها. غير أن المطالبة بحماية تلك الحقوق سيكون له أثر مباشر على الغير الذي قد يكون مستهلكا. مسألة انتبهت إليها التشريعات عندما تضمنت شروطا لابد من احترامها عند المطالبة أولا بحماية تلك الحقوق ثم عند استخدام تلك الحقوق وثانيا ذلك يعبر عن التلازم القائم بين حماية حقوق الملكية الفكرية وحماية المستهلك من حيث

اعتبار حماية حقوق الملكية الفكرية وسيلة لحماية المستهلك من التقليد وفق متطلبات معينة (الكاهنة إرزيل، 2017، ص ص 605-618). وتبقى القوانين الداخلية لحقوق الملكية الصناعية حماية فعالة ورادعة لأصحابها، إلا أنها مقيدة داخل إقليم الدولة (حليمة بن دريس، 2012، ص ص 98-108).

أ) حقوق الملكية الصناعية:

ظهرت بوادر حقوق الملكية الصناعية خلال العصور الوسطى بادئ الأمر في شكل قانونية العلاقات التجارية التي اتخذها المنتج رمزاً لمهارته ليميز منتوجاته عن منتوجات منافسيه. وفي بداية القرن. الخامس عشر ظهرت هذه الحقوق بحماية المخترعات في ظل قانون البندقية الصادر سنة 1474، وتأكد وجودها وبرزت نظمها القانونية في منصف القرن التاسع عشر حين بدأت الثورة (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، فهم الملكية الصناعية، 2016، ص 3). ويرجع السبب في ظهور الملكية الصناعية إلى الإبداع كإحدى صور المبادرات الفردية (لياس آيت شعلال، 2016، ص 5).

والحديث عن الملكية الصناعية، نجد أن:

- الملكية الفكرية أوسع من الملكية الصناعية، وهي بمعناها الواسع الحقوق القانونية التي تنتج عن الأنشطة الفكرية في المجالات الصناعية والعلمية والأدبية والفنية (معمر شنوف، 2015، ص ص 188-210)؛
- تمنح حقوق الملكية الصناعية لصاحبها الحق في منع الآخرين من الاستعمال غير المصرّح به لملكيته لفترة محددة (جماعي، 2003، ص 241) ؛
- تمنع قوانين الملكية الصناعية أي شخص من استخدام براءات مودعة (Michel GODET, 2007, p.34) ؛

مما سبق، نرى أن حقوق الملكية الصناعية جزء من حقوق الملكية الفكرية كأحد وأهم استراتيجيات المؤسسة، تمنح لصاحبها الحق في منع الآخرين من الاستعمال غير المصرّح به لملكيته لفترة محددة.

تستند حقوق الملكية الصناعية إلى أسس مستمدة من النظام القانوني ومبادئ العدالة (مقال، المبادئ العامة للملكية الصناعية، 2010):

- النظام القانوني: يعتبر النظام القانوني أساس جميع الحقوق، لأنّ تنظيم المنافسة بين المنتجين وتقييدها في حدود مشروعه من شأنه قيام حقوق الملكية الصناعية. فالقيد الذي يرد حرية المنتج في صنع أنتجه من نوع معين إنما هو ذات الحق في براءة الاختراع الذي يتمتع به منتوج آخر، وسند هذا الحق هو النظام القانوني وهو ضرورة اجتماعية؛
- والعدالة: تستند حقوق الملكية الصناعية إلى فكرة العدالة، والعدالة تقضي بأن ينال المخترع ثمرة إنتاجه الذهني وألاّ ينافسه غيره من المنتجين بإنتاج ما وصل إليه من اختراع، سواء بالتقليد أو ببيعها في

الأسواق. كما أنّ العدالة تقضي بأن يحمي صاحب المصنع الذي يعمل على تحسين منتوجاته ويضع علامة صناعية عليها بقصد تميزها عن مثيلاتها بحيث لا يسمح لمنتوج آخر استعمال نفس العلامة التجارية أو علامة مشابهة.

من فوائد حماية حقوق الملكية الصناعية على المنتجين والمستهلكين (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، دراسة حول الملكية الصناعية في الدول العربية، 2018، ص ص 5-6):

- الفوائد التي تعود على المنتجين:
  - ✓ وجود سوق أكبر للسلع الحقيقية، مما يسمح بزيادة نصيب المنتجين لضمان حسن سمعة المنتوجات ذات العلامات الأصلية؛
  - ✓ زيادة فرص العمالة نتيجة زيادة الاستثمارات، وذلك إما عن طريق التوسع في الاستثمارات الحالية أو فتح الباب أمام استثمارات جديدة؛
- وفتح أسواق جديدة أمام الاستثمارات في التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية.
- والفوائد التي تعود على المستهلكين:
  - ✓ حماية من السلع المتعدية (المقلدة والمهربة) الأخرى التي تأتى من الدول؛
  - ✓ حماية العلامات التجارية وما يؤدى إليه من حصول المستهلك على منتوجات مطابقة للمواصفات؛
  - ✓ وخلق الفرص أمام المستهلكين للاختيار بين المنتوجات المناسبة للأذواق والأسعار.

في ظل سياسة تحرير التجارة الدولية والتغيرات واسعة النطاق التي اجتاحت الاقتصاد العالمي وما تبع ذلك من تطور تقني اجتاح كافة مناحي الحياة وأثر بالتالي سلبا وإيجابا على الأنماط السلوكية لحياة الفرد والجماعة كان لابد من الاهتمام بالمعرفة لأن المعرفة صارت سلعة تباع وتشترى والتطلع إلى المعرفة كما هو ثابت طبيعة متأصلة في النفس البشرية. وإن كان هذا كقاعدة عامة، فإن الإلمام بثقافة الملكية الفكرية في وقتنا الحاضر صار ضرورة من ضروريات الحياة (جلال الدين بانقا أحمد، 2009، ص ص 146-167).

ولقد أولت الجزائر في العشرية الأخيرة اهتماماً كبيرا لحقوق الملكية الصناعية خاصة بعد إدراكها لوجوب الالتحاق بركب المجتمع الدولي والمنظومة القانونية العالمية قصد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومسايرة ما تحدثه من تطورات على جميع المستويات، إضافة إلى إدراكها لمدى أهمية هذه الحقوق وذلك لأن نموّ أي بلد أو قطاع تنافسي يعتمد في تطويره بصفة أساسية على القدرة على الابتكار والتميز في المحيط التنافسي في جميع المجالات (صالحة العمري، 2010، ص ص 204-230).

ب) التقليد: بالنظر للآثار المدمرة للتقليد، الذي يتجاوز التأثير على انتهاك حقوق الملكية الفكرية إلى تقويض تطوير الأعمال في جميع القطاعات الاقتصادية وتشجع الأعمال غير المشروعة، مثل انتهاكات قوانين العمل أو معايير تصنيع المنتوجات، مما يهدد مباشرة على صحة وسلامة المستهلكين (L'Institut National de la Propriété Industrielle, 2017, p.3).

تتعدد تعاريف التقليد، ومنها نذكر من خلال أثاره على الملكية الصناعية وغيرها (لياس آيت شعلال، 2016، ص ص 45-46) المستهلكين (L'Institut National de la Propriété Industrielle, 2017, p. 4 & 6):

- هو خداع من خلال خلق الارتباك بين المنتوج الأصلي والمنتوج المزيّف، يسعى المزور إلى إضفاء المزيد من النجاح والاستفادة من الاستثمارات التي قمت بها، ومن مخاطره تهديد للمبدعين والمستهلكين؛
- هو صنع شيء جديد أخف وأقل قيمة من الشيء القديم ومشابه له، وذلك بقصد المنفعة الناتجة عن الفرق الحاصل ما بين الشيئين المشار إليهما، أو أنه كل فعل عمد إيجابي ينصب على سلعة معينة أو خدمة، ويكون مخالفا للقواعد المقررة في التشريع؛
- هو اصطناع شيء كاذب على نسق شيء صحيح، ولا يشترط في الشيء المقلد أن يكون مشابها تماما للشيء الصحيح، بحيث ينخدع به الفاحص المدقق، وإنما يكفي أن يصل التشابه إلى درجة يكون من شأنها خداع الجمهور، والعبرة في تقدير توافر التقليد بأوجه الشبه بين الشيء المقلد والشيء الصحيح؛
- هو الاعتداء على حقوق أصحاب العلامات التجارية والصناعية، وكذا المخترعين عن طريق اصطناع علامة أو رسم أو نموذج مزيف تقليدا للعلامة أو للرسم الأصلي أي مشابه له في الشكل أو الأسلوب بحيث ينخدع الغير بذلك؛

وبناء على ما سبق، نرى أن التقليد هو من الأمور غير الأخلاقية، تمس مصداقية المنتوج الأصلي بصنع شيء جديد أخف قيمة، وبهذا هو اعتداء على حقوق أصحاب العلامات التجارية والصناعية.

توجد أسباب ودوافع تؤدي لوجود وانتشار كل ظاهرة، وللتقليد أسباب عامة وأخرى أسباب خاصة (لياس آيت شعلال، 2016، ص ص 50-55 بتصرف):

- الأسباب العامة للتقليد: ترجع الأسباب العامة لجريمة التقليد إلى عوامل اقتصادية وعوامل اجتماعي:
  - ✓ عوامل اقتصادية: ترجع أساسا إلى التفتح على الأسواق العالمية والتطور التكنولوجي من خلال التبادل الاقتصادي والتفتح على الأسواق العالمية من جهة والتطور التكنولوجي من جهة أخرى؛

- ✓ وعوامل اجتماعية: ظهور عدة عوامل منها الفقر والبطالة وارتفاع تكاليف المعيشة دون أن يتحقق الارتفاع المناسب في دخل الأفراد، وظهور العديد من الظواهر الاقتصادية المؤدية إلى زيادة معدل الجرائم، فالمنتوجات التي يعرضها المقلدون للبيع رخيصة الثمن مقارنة مع نظيرتها الأصلية، وبالتالي فإنّ ثمنها يناسب المستهلك ذي الدخل المحدود، أو صاحب الطاقة الشرائية الضعيفة، فتعرض في الأسواق مواد رديئة جدا تفسد ذوق المستهلك، وتجعل الثمن الذي دفعه لا ضمانة له، نظرا لاعتباره شريكا وبدون علمه في السوق السوداء بالتشجيع المادي للاقتناء المغالاة في الأسعار من قبل الشركات المنتجة، أو الموزعة للسلع الأصلية، يؤدي إلى إقبال المستهلكين على البديل المقلد، خالصة وأنه دائما يكون منخفض السعر عن الأصل.

- الأسباب الخاصة للتقليد: تعود الأسباب الخاصة إلى عامل التنظيم القانوني والرقابي، وعامل المصلحة والنفع (عوامل شخصية):

- ✓ عوامل تنظيمية: تتعلق بمدى نجاعة الأنظمة القانونية والأجهزة الرقابية حيال ظاهرة التقليد، ومنها: غياب أجهزة الرقابة الفعالة، عدم نجاعة القوانين، الإعلام غير المرشد وانعدام الوعي والتخصص، صعوبة تتبع مصدر التقليد، عدم وجود التنسيق والتعاون بين الجهات المختصة لمكافحة التقليد على المستوى المحلي والدولي؛
- ✓ وعوامل نفعية (مصلحية): تتعلق خاصة بظروف "المقلد" والأسباب التي أدت به إلى ذلك، ومنها: الطمع في تحقيق الربح والشهرة، والمنافسة غير المشروعة.

تؤدي جريمة التقليد للاعتداء سواء أكان التقليد متقنا أم غير متقن، وسواءً أحسن المقلد تقليد الاختراع موضوع البراءة أو لم يحسنه، وسواء كانت غايته من التقليد بيع أو استعمال الاختراع المقلد، أو إجراء تجارب أو دراسات علمية. وسواء كان الاختراع موضوع البراءة ذا قيمة عالية أو تافهة (عادل عكروم، 2015، ص ص 179-298).

وبهذا، تُلزم اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية البلدان الأعضاء بأن تكفل حماية الملكية الصناعية من المنافسة غير المشروعة. وتَعتبر هذه المادة أن أعمال المنافسة التالية تتعارض مع الممارسات الشريفة في الشؤون الصناعية والتجارية:

- كافة الأعمال التي من طبيعتها أن توجد بأية وسيلة كانت لبسا مع مؤسسة أحد المنافسين أو منتوجاته أو نشاطه الصناعي أو التجاري؛

- الادعاءات المخالفة للحقيقة في مزاولة التجارة والتي من طبيعتها نزع الثقة عن مؤسسة أحد المنافسين أو منتوجاته أو نشاطه الصناعي أو التجاري؛
- والبيانات أو الادعاءات التي يكون استعمالها في التجارة من شأنه تضليل الجمهور إزاء خصائص بعض السلع.

ويتعين على التشريعات من منطلق النظرة الحديثة للإستراتيجية العالمية وفي ظل العولمة والثورة التكنولوجية، وبالأخص التشريع الجزائري أن يكون متأقلما مع المتطلبات الاقتصادية، وتعزيز قوانين الملكية الصناعية لتكريس حماية المبدع والمبتكر عن طريق تشجيع الخلق والإبداع، وحماية المستهلك عن طريق تحسيسه بالاطمئنان اتجاه نوعية المنتوجات لخلق ثقافة الاستهلاك لدى الفرد ((لياس آيت شعلال، 2016، ص 127). ولتمييز أفضل المنتوجات الأصلية من المنتوجات المزيفة المقلدة في أفضل الأحوال وتعزيزها الحماية واستخدام العلامات الخاصة للمنتوجات، لابد من وضع طرق التعريف الأمن للمنتوجات (L'Institut National de la Propriété Industrielle, 2017, p. 11).

2.2 مراحل تطور الصناعات التقليدية والحرف (بما فيها صناعة الزربية):

كانت بداية الإستراتيجية الوطنية الفعلية لترقية الصناعات التقليدية والحرف (بما صناعة الزربية موضوع بحثنا) منذ سنة 2003 بتنظيم الجلسات الوطنية للصناعات التقليدية والحرف (الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، 2009). ونبين من خلال التصور التالي أن الصناعات التقليدية والحرف ارتبطت بشدة بكثرة القوانين التشريعية، منها ما خدم فعلا تطور القطاع، لكن الآخر يبين درجة تخبط القطاع بين التعديل وإعادة التعديل للقوانين. وبالحديث تاريخ صناعة "الزَّرْبِيَّة"* الجزائرية، ترجعها الدراسات التاريخية إلى آلاف السنين، فصناعتها ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، تعد – إلى جانب المنتوجات التقليدية الأخرى– جزءا من التراث الوطني الثري الذي يعبر على الأصالة والإبداع. وتبقى الصناعات التقليدية والحرف بشكل عام بين مد وجزر خلال المراحل المتعاقبة لنمو القطاع منذ الاستقلال. فالصناعات التقليدية والحرف (بما صناعة الزربية موضوع بحثنا) ارتبطت بشدة بكثرة القوانين التشريعية، منها ما خدم فعلا تطور القطاع، لكن الآخر يبين درجة تخبط القطاع بين التعديل وإعادة التعديل للقوانين.

* "الزَّرْبِيَّة" كلمة متداولة في الجزائر للدلالة عن "السجاد" المصنوع من الصوف أو الوبر. وفي معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي، الزُّرْبِيَّةُ : الوسادة تبسط للجلوس عليها. كما نجد أن كلمة "زَرابي" مذكورة في القرآن الكريم، في قوله تعالى: { **وَنَمَارِقُ مَصفُوفَةٌ وَزَرَابِيٌّ مَبْثُوثَةٌ** } سورة الغاشية، الأيتان 15 و16.

ولكن يبقى الحرفي هو الذي يخلق القيمة للمنتوج التقليدي من خلال ما يقدمه من جهد وما لديه من مهارات وخبرات ودوافع داخلية (اسويحلي، 2010).

أ) مراحل تطور الصناعات التقليدية والحرف (1962–2002): تعد الصناعات التقليدية والحرف إحدى عصب الاقتصاد التقليدي في الماضي وهي مهن متوارثة بحيث نرى أسراً بالكامل تمتهنها، وكتب التاريخ مليئة بمسميات لهذه الصناعات ومنهم العظماء كصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، كونها تعبر عن هوية البلد الوطنية وإحدى وسائل الحفاظ على التراث والموروث، وإلى وقت قريب لبت الصناعات حاجات السكان وكانت منسجمة مع المتطلبات المعيشية، وبدأت الصناعات الحرفية في الانحسار بدخول الآلة للصناعة والإنتاج الكمي وتغير أنماط المعيشة ودخول التقنيات والمواد البديلة مما أعطى ميزة سعرية تنافسية، وأدى ذلك إلى الحاجة للعناية بالصناعات الحرفية (عبد الله الشايب، 2002). والأمر في الجزائر هو غير جيد نتيجة الاعتماد على المحروقات وتغير عقلية المواطن، وزد عليها وليات ومآسي العشرية السوداء.

تم تنظيم الصناعة التقليدية منذ سنوات الاستقلال الأولى بإدماجها تحت وصاية وزارات عدة متباينة (أسيا شيبان، 2009، ص 117)، ليكون التحول الحقيقي سنة 1996 بصدور تشريع منظم للقطاع الذي حدد صفة الحرفي وأشكال ممارسة النشاط وكيفياتها وميادينها، حيث لم يعد مباحا لكل من ألمت به حاجة أن يحصل على صفة حرفي في الصناعة التقليدية ولا كل من احتاج إلى وثيقة إدارية لأغراض متعددة أن يستخرجها من القطاع دون أن يكون له الحق في ذلك، فارتقى القانون بالحرفة حيث أصبح على طالبي هذه الصفة أن يثبتوا جدارتهم بها. كما تم تحويل القطاع إلى الدائرة الوزارية المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية اعترافا بدوره الاقتصادي وتثمينا له، وتبع ذلك إعداد أول مخطط عمل للتنمية المستدامة للصناعة التقليدية (شكري بن زعرور، 2012، ص ص 49-74). وكان نتيجة ذلك، أن ساهم قطاع الصناعات التقليدية في إحداث ما يقارب 340 ألف منصب شغل وتحقيق 117 مليار دينار في الناتج الداخلي الخام واستفادة نحو 10 آلاف حرفي من تكوين وتأهيل في اختصاص إحداث المؤسسات وتسييرها، يضاف له تأهيل 48 مكونا معتمدا لدى المكتب الدولي للشغل، إذ تضمن هذا المخطط (الذي انتهى العمل به سنة 2010) عدة محاور أهمها (موقع الوزارة الوصية، على الخط):

- تطوير التشغيل في القطاع والمساهمة في التصدير خارج قطاع المحروقات؛
- وتطوير العمل المترلي لاسيما في أوساط المرأة الريفية.

تم تنصيب المجلس الوطني للغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف بمشاركة كافة رؤساء الغرف الجهوية للصناعة التقليدية لاقتراح آليات لتعزيز وتقييم برامج القطاع. وأنشئت الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف (مقرها بقرية الصناعات التقليدية بسيدي فرج) كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية (محبوب بن حمودة، 2012، ص ص 11-48).

وللمحافظة على الصناعات التقليدية والحرف، كان لزاما اتخاذ إجراءات استعجاليه لدعم هذا الموروث الثقافي المادي، فتقرر الاحتفال بـــ "اليوم الوطنـــي للصناعـــة التقليديـــة" لأول مرة يوم 09 نوفمبر 2007 بإشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية آنذاك، وليتم تغيير التسمية إلى الاحتفال بـــ "اليوم الوطني للحرفي"، وذلك حتى يكون الاحتفال لكل الحرفيين دون استثناء لأي فئة أو مجال أو نشاط (محبوب بن حمودة، ص ص 11-26).

وفق التشريعات القانونية:

- الحرفي كل شخص طبيعي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف، يمارس نشاطا تقليديا، يثبت تأهيلا ويتولى بنفسه ومباشرة تنفيذ العمل، وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته؛
- والحرفي المعلم في حرفته، كل حرفي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف، يتمتع بمهارة تقنية خاصة، وتأهيل عال في حرفته، وثقافة مهنية.

3 الزربية التقليدية الجزائرية ومواجهة التقليد:

تاريخ الزربية التقليدية الجزائرية قديم قدم التاريخ والإنسانية، عبر تطور الشعب الجزائري على مر العصور. كانت بداية الإستراتيجية الوطنية الفعلية لترقية الصناعات التقليدية والحرف (بما فيها صناعة الزربية موضوع بحثنا) منذ سنة 2003 بتنظيم الجلسات الوطنية للصناعات التقليدية والحرف (الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، 2009). ولكن تبقى الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر بين مد وجزر خلال المراحل المتعاقبة لنمو القطاع، فعولمة الاقتصاد والتقدم التكنولوجي في تبحث عن العلامة التجارية جيدة والأقل عددا (Michel CHEVALIER & Gérald MAZZALOVO, 2008, p. 107.)، وهذا ما نجده في صناعة الزربية التقليدية التي تراجعت من أكثر من 700 ألف قطعة سنويا سنة 1990 إلى أقل من 80 ألف قطعة سنة 2014 (أحمد عزيز، 2017).

1.3 تقديم صناعة الزربية التقليدية:

الزربية التقليدية في الجزائر لها تاريخا مشرقا ودليلا على الأصالة والإبداع وقطعة فنية رائعة، فنجد لكل منطقة في الجزائر زربية خاصة بها تختلف من منطقة لأخرى فنجدها من حيث الألوان والرسوم (سارة

قاسمي، 2014). لكن، وللأسف، تحولت الجزائر من بلد منتج ومصدر للسجاد (الزرابي) إلى بلد يحاول الحفاظ على ما تبقى من حرفة تقليدية تعود إلى آلاف السنين. وبحديثنا عن الزربية في ظل العولمة المتنامية، فإننا نخشي على تراثنا من الصناعات التقليدية والحرف (بما فيها الزربية التقليدية) التي تعد جزءا من تراثنا الثقافي المتراكم عبر أجيال، فلا يَحسُن تجاهلُ البُعد الثقافيِّ في هذه القرية التي تَصغُر مع الأيام، والمراد هنا ليس الغزوَ الثقافي من ثقافة مهيمنةٍ على ثقافة مهيمَنٍ عليها، وإن كان هذا من الأبعاد التي لا تُتجاهَل، فالعولمة مهدِّد لمسخِ جميع الثقافات، وصَهرِها في ثقافة المجتمع التقني التكنولوجي (علي بن إبراهيم النملة، 2016).

أ) التعريف بالزربية التقليدية:

الزربية عبارة سجاد مصنوع من الصوف أو الوبر، وأن صناعتها تتطلب شد خيوطها بإحكام ودقة كبيرة حتى يحصل صانعها على رموز وأشكال هندسية تقليدية تميز كل "زَربية" بمفردها (يونس بورنان، 2017)، وكمثال فقط، نجد من الأدوات المستخدمة في صناعة الزبية "القَرْداش" كآلة لتصفية الصوف.

تمر مراحل صناعة الزربية بـــ:

- جلب الصوف وغسله وعزله وصبغه وتقطيعه إلى قطع صغيرة كمادة أولية؛
- وضع المنسج وتهيئته كبناء أولي للزربية؛
- وبداية النسج وفق المخطط الموضوع.

إذا كانت الزربية في الأصل إنتاجا نفعيا، فإنها لا تخلو من تعبير فني في زخرفته، فالرسوم والأشكال تظهر فيها تارة بسيطة وسادجة، وتارة عالية التركيب (علي بنطالب علي & حمو بلغازي، 2012، ص ص 29-44).

وألوان الزربية التقليدية الجزائرية كلها طبيعية يتم استخلاصها من الموارد الطبيعية والأعشاب، مثل عود شجرة الجوز البني، والعود الأصفر، وحب الرمان المجفف لتثبيت الألوان، وعشبة شقائق النعمان للون الأحمر القرميدي، وحجر النيلة لاكتساب اللون الأزرق، وحجر المغرة للحصول على اللون الأسود من ، وعن اللون الأصفر الذي يظهر قليلا مقارنة بالألوان الأخرى فهو من "العود الأصفر" وهو عبارة عن بهار هندي بلون أصفر(محمود مجادلة، 2017). ويبقى التحدي الأكبر في الحفاظ على هذه الزربية من الاندثار أمام غطرسة الآلة الحديثة.

ب) أشهر الزرابي: الزرابيّ هي من أقدم الصناعات الصوفية في الجزائر، وتستخدم في الفراش والخيام، وتُنسب لمنطقة صناعتها. ومن أشهر الزرابي في الجزائر، نجد: زربية بابار الشاوية، زربية جبل عمور

بالأغواط، زربية شرشال، – زربية قصر الشلالة (ولاية تيارت)، زربية غرداية. – زربية آث هشام (دائرة عين الحمام لولاية تيزي وزو)، زربية قرقور (ولاية سطيف)، وزربية المعاضيد (ولاية المسيلة).

جـــ) عيد الزربية: على أمل إنقاذ "الزربية التقليدية" لجأت السلطات إلى إحياء أعياد قديمة، مثل "عيد الزربية"، الذي ينظم سنويا في مدينة غرداية في فصل الربيع، أين يتم عرض نماذج للزرابي وسط فرق فلكورية كجزء من العيد والمهرجان، ليتميز بمشاركة عدد كبير من ولايات الوطن وحتى من دول عربية. وبهذا، تعد غرداية بحق رمز للزربية التقليدية من خلال استدراج سواح من كل مناطق الوطن وحتى من خارجه.

2.3 تحديات بعث صناعة الزربية التقليدية الجزائرية ومنع التقليد:

مع تحسن الوضع الأمني، وتراجع عائدات الجزائر من المحروقات بسبب تهاوي الأسعار عالميا، تعمل السلطات على تحسين أداء قطاع الصناعات التقليدية والحرف، والزربية التقليدية هي أحد منتوجات القطاع.

أ) أهمية دمغ* الزربية التقليدية:

مثل دمغ الذهب، لدمغ الزرابية التقليدية أهمية كبرى تلقى رواجا في السوق الوطنية وحتى بالخارج، وفق مقاييس وتقنيات عملية متبعة لتقييم جودة الزربية المعدة للتصدير، وهذا للتمييز بين المنتوج الجيد وبين الرديء من خلال معايير معتمدة من طرف مركز دمغ الزرابي. فقبل دمغ الزربية، يجب التأكد من مدى مطابقة الزربية للمواصفات المعمول بها وطنيا سواء من حيث: الشكل، طريقة النسج، أصالة المواد الأولية المستعملة، والوزن.

هناك معاينة تقنية للزرابي الخاصة بالدمغ وفق مؤشرات ومعايير منصوص عليها، وذلك بتقييم كل من: المادة الأولية المستعملة في الإنتاج، مدى احترام المعايير فيما يخص مراقبة القياس، مراقبة الزوايا، مراقبة الحاشية، إضافة إلى معـــــــاينة الدقة وقيـــــــاس الهدوب ومراقبة دقة المقاســـات والمســـاحة والوزن، ليصدر الحكم على المنتوج وفق نتائج المعاينة بناء على تصنيف الزرابي:

- بطاقة خضراء الصنف الممتاز **[–أ–]**؛
- بطاقة زرقاء تعني الصنف الممتاز [–ب–]؛
- بطاقة صفراء تعني الصنف المعرف [–أ–]؛

* معنى دمغ في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي: دَمَغَ يَدمَغ، دَمْغًا، حَشْوُ الرأْسِ. ف بعد الانتهاء من الزوبية، فإنها تمر إلى مركز دمغ الزرابي (ويسمى في دول المغرب العربي بـــ ''دار الزربية'' و"دار الطابع") ليتم التأكد من جودتها قبل تسويقها. ويتم ختمها بختم (ورقة وقطعة رصاص).

- بطاقة برتقالية تعني الصنف المعرف [-ب-]،
- بطاقة حمراء تعني تسمية أصلية؛
- وبطاقة بيضاء تعني أصالة المواد الأولية والصنع باليد.

في الجزائر، إن عملية ختم (أو وسم) الزرابي التقليدية هي مجانية وهدفها حماية هذا النشاط القديم وتوفير للزربية الجزائرية فرصة لتصديرها ومواجهة المنافسة، وهذا شرط احترام معايير يجب احترامها من أجل أن يكون المنتوج قابل للختم ومن ثمة التصدير كمنتوج تقليدي محلي: يجب أن تكون الزربية المقترحة للختم مصنوعة من مادة الصوف وأن تكون صباغتها قارة ومقاومة للغسل وأن لا تحمل أية مرجعية للأنماط المنسوجة دين بلد (علم) أو شخص.

ب) ضرورة الانتقال من الاحتفال بعيد للزربية إلى معرض دولي للزربية: لإنعاش صناعة الزربية التقليدية في الجزائر، لابد من التفكير جديا ليس فقط من خلال صرف أموال في عيد الزربية، بل في تركه عيدا وطنيا للتفكير في أساليب ترقية الزربية التقليدية، والتحول نحو معرض دولي سنوي يتنقل بين ربوع الوطن يجلب السائح الوطني والسائح الأجنبي ويكون قبلة المهتمين. فالزربية التقليدية ليست هرج وفلكور مناسباتي، بل ميراث وتراث الآباء والأجداد يجب المحافظة عليها.

جـــ) تنمية صناعة الزربية التقليدية كمدخل لتعزيز السياحة: إن ارتباط صناعة الزربية التقليدية بالقطاع السياحي هو ارتباط عضوي، فالزربية هي أحد بوابات تنشيط بدءا من الفندق الذي يقيم به السائح إلى السوق الذي يتجول فيه. وتمثل أسواق الزرابي شكلا رئيسيا من الأسواق التراثية لتأمين فرص العمل للكثير من الشباب، وفي بعض هذه البلدان جزء هام من اقتصاد الصادرات (أحمد خلف عطية، 2015، ص ص 9-29). وأن تطور القطاع السياحي يؤثر إيجاباً على التشغيل برصد مداخيل للحرفي صناعة الزربية وتحسين مستوى معيشتهم ورفع أدائهم الحرفي، كما أن الزربية هي أحد طرق الجذب السياحي، فمثلا المتوجه للسياحة لغرداية، قد يكون في كثير من الأحيان لرؤية روعة منتوج الزربية واقتناء بعضها، والحال هذا معمم في شتى أنحاء الجزائر من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربيه، كون الزربية هي صناعة تقليدية حرفية فنية ومن أوثق عناصر الثقافة المادية لكل المجتمعات.

د) التكوين المستمر عماد صناعة الزربية التقليدية:

تعتبر ثنائية التكوين المهني- التشغيل ضرورية لرفع الإنتاجية، خاصة بتكوين: الفئات المحرومة في الوسط الريفي، الفئات التي لم تلتحق بمقاعد الدراسة، المتسربين من المدارس، المرأة الماكثـــة في البيـــت، ذوي الاحتياجات الخاصة، وأيضا المحبوسين في السجون. ويجب على مراكز التكوين المهني أن تلعب دورها على

غرار ما يقوم كل من مركز التكوين المهني الصناعات التقليدية "طريق عين الباي" الكائن بقسنطينة **والمعهد** الوطني المتخصص في الصناعات التقليدية "إمامة" بتلمسان (محبوب بن حمودة، 2015، ص ص 11-34).

هـــ) استفادة صناعة الزربية التقليدية من برامج الدعم الموجودة: لدعم التكوين في صناعة الزربية، هناك آليات للدعم وضعتها الدولة وأخرى بالتعاون مع هيئات دولية يمكن استغلالها ومنها نذكر بعضها:

- الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية منذ سنة 1992؛
- برنامج GERME للمرافقة "أنشئ وحسن تسيير مؤسستك" منذ سنة 2004؛
- ونظام الإنتاج المحلي تصدير SPL* كنظام تعاون وظيفي (تآزر).

و) دعم إعلامي واتصالي وتسويقي للزربية التقليدية:

صناعة السجاد اليدوي (الزربية التقليدية) جزء من الصناعات الشعبية القديمة، يرتبط تطورها بتوفر المواد الأولية واليد العاملة ذات الخبرة الفنية والسوق الذي يستوعبها وعوامل أخرى (حسين وحيد عزيز، 2013، ص ص 249-260). وهو ما يتطلب توفير الدعم الإعلامي والاتصالي والتسويقي للزربية كضرورة بتحليل الفرص المتواجدة في السوق من خلال دراسته، بغرض تحديد المزايا التنافسية التي يتمتع بها، وبالتالي تحديد الأسواق المستهدفة ابتداء من نوع المنتوج التقليدي ثم سعره، كيفية توزيعه والترويج له، وهذا للوصول لمنافذ تسويقية أساسية لترقية الزربية: منافذ التسويق في السوق المحلية، منافذ التسويق في مؤسسات تستفيد من صناعة الزربية التقليدية كقطاع البناء والأشغال العمومية، ومنافذ تسويقية متخصصة في معارض متخصصة (أحمد بوشنافة & سهيلة عبد الجبار، 2013، ص ص 11-30).

وإذا كان أزمة تسويق الزربية في الجزائر، لا يعود فقط لقلة السياح، بل لقلة الإنتاج وتراجع العديد من الحرفيين عن صناعتها، لأن المسألة التسويقية للزربية يختلف من بلد لآخر.

4 خاتمة:

إن حقوق الملكية الصناعية جزء من حقوق الملكية الفكرية كأحد وأهم استراتيجيات المؤسسة، تمنح لصاحبها الحق في منع الآخرين من الاستعمال غير المصرّح به لملكيته لفترة محددة. والتقليد هو من الأمور غير الأخلاقية، تمس مصداقية المنتوج الأصلي بصنع شيء جديد أخف قيمة، وبهذا هو اعتداء على حقوق أصحاب العلامات التجارية والصناعية.

تبقى حقوق الملكية الصناعية أحد ركائز المحافظة على الصناعات التقليدية والحرف بشكل عام وصناعة الزربية بشكل خاص. إذ أن الجزائر تمتلك منتوج زربية الذي يعد من أرقى وأجود المنتوجات التقليدية، ولكن

* Système de Production Local.

رغم ذلك لم تتمكن البلاد من استغلال ذلك لتكون مقصدا سياحيا رغم الجهود المبذولة من عدة سنوات. وهذه الجهود تظهر من خلال تواصل العمل وفق الإستراتيجية الوطنية لترقية الصناعات التقليدية والحرف (بما صناعة الزربية) منذ سنة 2003. ومع تحسن الوضع الأمني وتراجع عائدات الجزائر من المحروقات، هي فرصة لتحسين أداء قطاع الصناعات التقليدية والحرف، والزربية هي أحد منتوجات القطاع يجب أن تلقى الاهتمام اللازم.

وصناعة الزربية التقليدية في الجزائر أمام تحديات كبيرة لإنعاشها من خلال:

- ضرورة الانتقال من الاحتفال بعيد للزربية إلى معرض دولي سنوي للزربية يتنقل بين ربوع الوطن يجلب السائح الوطني والسائح الأجنبي ويكون قبلة المهتمين؛
- تنمية صناعة الزربية التقليدية يعني تنمية السياحة، نتيجة الارتباط التكاملي؛
- مواصلة التكوين المستمر كعماد لصناعة الزربية التقليدية للحفاظ على هذا الموروث الثقافي ونقله للأجيال اللاحقة؛
- ضرورة استفادة صناعة الزربية التقليدية من برامج الدعم من قبل: الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، برنامج المرافقة "أنشئ وحسن تسيير مؤسستك"، وغيرها؛
- ومواصلة الدعم الإعلامي والاتصالي والتسويقي لمنتوج الزربية التقليدية.

ارتبطت الصناعات التقليدية والحرف بشدة بكثرة القوانين التشريعية، فبعضها خدم فعلا تطور القطاع، لكن الآخر يبين درجة تخبط القطاع بين التعديل وإعادة التعديل للقوانين. وهو ما يقودنا لتأكيد فرضية البحث: من الاستقلال إلى اليوم، لم تكن صناعة الزربية في خضم تطرها، ضحية كثرة التعديلات في القوانين، بقدر ما كانت ضحية قلة وعي المجتمع. فصناعة الزربية التقليدية لا تقوم لها قائمة دون وجود الاهتمام بها من قبل السلطة والمجتمع المدني ووصولا للمواطن الذي يجب يعرَف ويستعمل الزربية التقليدية في حياته اليومية وفي أفراحه.

وأخيرا، وجب محاربة تقليد الزربية التقليدية بوضع ركائز حقوق الملكية الصناعية لهذا المنتوج، إذ أن هذه الزربية ليست هرج وفلكور مناسباتي، بل ميراث وتراث الأباء والأجداد يجب المحافظة عليها.

المراجع:

1.أحمد بوشنافة & سهيلة عبد الجبار، دعم وترقية مقاولة الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية (LITA)، جامعة الجزائر3، المجلد- العدد 02، 2013.

2.أحمد خلف عطية، تنمية الحرف اليدوية التقليدية والأسواق التراثية كمدخل لتعزيز السياحة الثقافية: الواقع والتحديات وآفاق التطوير في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 53، العدد 05، 2015.

3.أحمد عزيز، الزربية".. حرفة جزائرية تحتضر (تقرير)، 2017/01/31،

4.*http://aa.com.tr/ar/738628/-تقرير-تحتضر-جزائرية-حرفة-والفن/الزربية-الثقافة?amp=1*

5.أسيا شيبان ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية –حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

6.اسويحلي، مقومات الملكية الفكرية في مجال الصناعات التقليدية، 2010/10/22،

7.http://www.startimes.com/?t=25813199

8.جلال الدين بانقا أحمد، آليات إنفاذ وحماية حقوق الملكية الفكرية في السودان، مجلة العدل، وزارة العدل، الخرطوم، السنة 11، العدد 26، أفريل 2009.

9.جماعي، دمج حقوق الملكية الفكرية في سياسة التنمية، لجنة حقوق الملكية الفكرية، ترجمة وطبع الإدارة البريطانية للتنمية الدولية، لندن، 2003.

10.حسين وحيد عزيز، صناعة السجاد اليدوي في ناحية المدحتية: دراسة في جغرافية الصناعة، مجلة "البحوث العراقية"، جامعة الكوفة، العدد 18، 2013.

11.حليمة بن دريس، مبدأ المعاملة الوطنية ودوره في تكريس حماية حقوق الملكية الصناعية دوليا، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2، المجلد 02، العدد 01، جانفي 2012.

12.سارة السهيل، الحرف اليدوية صناعات ثقافية تحتاج للتطوير، 2016/12/03،
http://www.rudaw.net/arabic/opinion/30122016.

13.سارة قاسمي، الزربية في الجزائر: عروس الصناعات التقليدية، جزء من التراث الوطني، 2014/09/11،
http://assayahi.com/ar/?p=532

14.شكري بن زعرور، تنمية الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر (1992-2009)، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر3، المجلد- العدد 01، 2012.

15.صالحة العمري، دعوى المنافسة غير المشروعة لحماية حقوق الملكية الصناعية في التشريع الجزائري، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، الجزائر، المجلد 23، العدد 03، جانفي 2010.

16.عادل عكروم، الحماية الجزائية لأصول الملكية الصناعية في الجزائر ــ جريمة التقليد ــ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلّية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، المجلد 02، العدد 01، مارس 2015.

17.عبد الله الشايب، الحاجة إلى تنمية الصناعات الحرفية من خلال إنشاء مراكز للتدريب، ورشة تطوير الحرف اليدوية، مسقط، أيام 16-18 سبتمبر 2002.

18.علي بن إبراهيم النملة، العولمة الثقافية، 1437/05/30هـ الموفق لـ 2016/03/10م، http://www.alukah.net/culture/0/100079/

19.علي بنطالب علي & حمو بلغازي، إنتاج الزرابي في منطقة زمور: المؤهلات والعوائق، مجلة أسيناك، المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، الرباط، العدد 07، 2012.

20.الكاهنة إرزيل، تأثر المستهلك بحماية حقوق الملكية الفكرية، الملتقى الدولي السابع عشر حول" :الحماية القانونية للمستهلك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة"، 10 و11 أفريل 2017، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة & مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع ، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، مجلة الحقوق والحريات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، المجلد 03، العدد 04، أفريل 2017.

21.لياس آيت شعلال، حقوق الملكية الصناعية من جريمة التقليد، رسالة ماجستير في القانون، تخصص القانون الدولي للأعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2016.

22.محبوب بن حمودة، التكوين المهني في الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية (LITA)، جامعة الجزائر3، المجلد 04، العدد 01، 2015.

23.محبوب بن حمودة، الصناعة التقليدية والحرفية الجزائرية مع الانتقال للاحتفال باليوم الوطني للحرفي، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية (LITA)، جامعة الجزائر3، المجلد 03، العدد 01، 2014.

24.محبوب بن حمودة، النظام الضريبي المحلي أسلوب فعال لدعم الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر الصناعات التقليدية (LITA)، جامعة الجزائر3، المجلد- العدد 01، 2012.

25.محمود مجادلة، الزربية الجزائرية: في انتظار قدوم السياح، 2017/01/31،

26.http://www.arab48.com/مجلة-عرب-48/مجلة-عرب-48/31/01/2017/الزربية-الجزائرية-في-انتظار-قدوم-السياح

27.معمر شنوف، دور الهيئات الدولية لحماية الملكية الفكرية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 24، سبتمبر 2015.

28.المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، فهم الملكية الصناعية، جنيف، 2016.

29.المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، دراسة حول الملكية الصناعية في الدول العربية، الرباط، ديسمبر 2018.

30.مقال، المبادئ العامة للملكية الصناعية، 2010/06/11،

31.http://www.droit-dz.com/forum/threads/2546/

32.يونس بورنان، الزربية.. تراث 5 آلاف سنة يزين منازل الجزائريين، موقع العين، إمارة أبوظبي، 2017/04/24،

33.*https://al-ain.com/article/traditional-crafts-holidays-the-carpet*

34.L'Institut National de la Propriété Industrielle (INPI), Lutter contre la contrefaçon: Comment se protéger de la contrefaçon?, Alger, 2017.

35.Michel GODET, Manuel de prospective stratégique, Tome 2: L'Art et la méthode, Dunod (3° édition), Paris, 2007.

36.Michel CHEVALIER & Gérald MAZZALOVO, Management et Marketing du Luxe, Dunod, Paris, 2008.